الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً
(عمَّان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)

اجتمع المشاركات والمشاركون، ممثلو الدول العربية المعنيون بشؤون المرأة، في المؤتمر الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً (١٩٩٥)، المنعقد في عمَّان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وشددوا على أن إعلان ومنهاج عمل بيجين لا يزالان يشكلان أحد الخيارات والمسارات الاستراتيجية للنهوض بأوضاع المرأة، وعلى إسهامهما في الوصول إلى مجتمعات مزدهرة ومسالِمة مبنية على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، تشارك المرأة فيها على قدم المساواة في العملية التنموية. وأكدوا على ما يلي:

١- إن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما، يشكل فرصة مناسبة للوقوف على الإنجازات المُحرزة، والتعرف على التحديات والثغرات الواجب معالجتها. وهذه المراجعة تتزامن مع مرور خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي أولت اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين في أهدافها، ومع الذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن، والذكرى الأربعين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٩). وكل ذلك يُعطي زخماً إضافياً لقضايا المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويُثري الأبعاد الموضوعية للمراجعة.

٢- إن الدول العربية التي أجْرت مراجعات وطنية للوقوف على الإنجازات والتحديات، بالرغم من الأوضاع الأمنية والأزمات المتفاقمة التي أثرت سلباً على عددٍ من الدول، قد بذلت جهوداً تُثمّن عالياً.

٣- لقد أحرزت الدول العربية تقدماً خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، انعكس في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة، وتعدد المبادرات التي تم تبنيها لتمكين وضمان تقدم المرأة وزيادة تمثيلها ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، وتبوأها مناصب صنع القرار. وتتجلى الإنجازات المحققة في ما يلي:

(أ) تطوير وإقرار السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، التي تهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة بشكل عام وتلك المتخصصة بمناهضة العنف ضد المرأة، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمرأة بشكل عام وفي كافة الظروف الاجتماعية والبيئية، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في أعمال الحكومات والدوائر الرسمية، وتبني خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥؛

(ب) متابعة مراجعة **وتطوير التشريعات الوطنية** لتكون أكثر انسجاماً مع الالتزامات الدولية بما في ذلك تعزيز حماية المرأة والفتاة، سواء في إقرار تشريعاتٍ لمناهضة العنف ضد المرأة أو التحرش الجنسي، أو إلغاء أو تعديل مواد ونصوص قانونية كانت تُمَيّز ضد المرأة؛

(ج) إطلاق مبادرات ابتكارية والاضطلاع بأنشطة وبرامج لوصول المرأة والفتاة إلى الخدمات التعليمية والصحية التي تسهم بتطوير وضعهنّ، سواء تلك التي تربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، أو خدمات التأمين الصحي وغيره؛

(د) دعم وتحفيز منظمات المجتمع المدني في عملها لتعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤- مع أهمية هذه الإنجازات، لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية لا تزال تواجه عدداً من التحديات التنموية، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، ما ينعكس على الموارد المتاحة لتلك الدول لتنفيذ أهدافها وخططها التنموية وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٥- إن التحديات تتفاقم في ظل الحروب والإرهاب والنزاعات المسلحة والتدابير القسرية التي تواجهها بعض الدول العربية، وآثارها المدمرة على تاريخ وحضارة المنطقة العربية وثرواتها الطبيعية، وبُنيتها التحتية، بالإضافة الى الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي انعكست خاصة على النساء والأطفال الذين يعانون من التهميش والعنف، بما فيه تزويج القاصرات والعنف الجنسي والحرمان من الخدمات الصحية والتعليم، لا سيما خلال حالات اللجوء والنزوح.

٦- تبقى التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية تحديات مضاعفة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعاني المرأة، بالإضافة إلى معاناة هدم البيوت والتهجير القسري والاعتقالات التعسفية، من الحرمان من الخدمات الأساسية والتي تنعكس على كافة جوانب الحياة، بما فيها الصحة والتعليم والأمن. كما تستمر معاناة المرأة في الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمال قرية الغجر، الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وتدابيره الرامية إلى تكريس هذا الاحتلال. وعلى المجتمع الدولي العمل على إنهاء الاحتلال وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك تلك التي تطالب بتوفير الحماية للنساء والفتيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال، والإفراج عن كافة الأسرى والأسيرات.

٧- وبعد مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما، من المهم التأكيد على ما يلي:

(أ) الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية لتطويرها وتعديلها وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للانتهاكات والممارسات التمييزية، والتعجيل بتطوير السياسات العامة والبرامج اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة سواء في الفضاء الخاص أو الفضاء العام وتثمين الإنجازات المحققة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز الالتزام بقرارات مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن بما يضمن الوقاية والحماية ومشاركة النساء والفتيات في أوقات السلم والنزاعات المسلحة وبعدها، وفي أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار وبناء السلام، وتطوير الخطط الوطنية ذات الصلة والمنسجمة مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

(ج) دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار جديد لاحق للقرار ١٣٢٥ والقرارات الأخرى التي استندت إليه، لمعالجة الفجوات القائمة في أجندة المرأة والسلام والأمن لعدم تناول تلك الأجندة لوضع المرأة في دولة فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

(د) الاستمرار في معالجة ورفع الوعي حول الأنماط الاجتماعية السلبية والتمييزية التي لا تساوي بين الجنسين وتعزيز المشاركة في المسؤوليات داخل الأسرة بين النساء والرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يساهم في تعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل؛

(هـ) الاستمرار في مراجعة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لضمان تكاملها، ولتوفير مظلة شاملة كالتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي لجميع الفئات، بما فيها النساء العاملات في القطاع غير الرسمي؛

(و) توفير وتطوير الخدمات الوقائية والحمائية والصحية والقانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية لضحايا العنف والناجيات منه، وضمان توفرها وسهولة الوصول إليها وجودتها، والاستئناس بالمعايير الدولية في هذا المجال؛

(ز) متابعة ومعالجة التفاوتات في مستويات التنمية بين الريف والمناطق النائية والمخيمات، والمناطق الحضرية، لضمان استفادة النساء المهمشات من برامج التنمية بشكل متساوٍ؛

(ح) استمرار العمل على ضمان وصول المرأة لمواقع صنع القرار، وذلك من خلال توفير الأدوات والتدابير، ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لضمان المشاركة المتساوية للمرأة والرجل؛

(ط) متابعة دعم وتطوير عمل الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتخصيص الموارد المالية والكفاءات البشرية وبناء قدراتها لتمكينها من الاضطلاع بدورها في سبيل تعزيز وضع المرأة على المستوى الوطني وتنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة؛

(ي) الاستمرار في تطوير نُظُم المعلومات والبيانات الإحصائية المفصلة حسب الجنس وتوفيرها لصانعي القرار لتطوير وإقرار وتبني وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية التي تهدف إلى معالجة الخلل في واقع المرأة والنهوض بأوضاعها؛

(ك) الاستمرار في العمل المشترك على المستوى العربي وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، لتطوير برامج وسياسات تُسْهِمُ في تحسين وضع المرأة؛

(ل) الاستمرار في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والعمل على سد الثغرات خلال الأعوام الخمسة القادمة.

٨- ولا بد من توجيه التحية للمرأة العربية الصامدة والمناضلة في كافة الميادين وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفي الختام، أثنى المشاركون والمشاركات على جهود جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة المرأة العربية، التي أسهمت في إعداد المراجعة الإقليمية للتقدم المحرز في إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، لتحديد الاتجاهات في المنطقة وأولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.